تحليل عجز الموازنة العامة في العراق في ظل التحديات القائمة للمدة 2004-2013

د. سهيلة عبد الزهرة*

المستخلص

تضع جميع بلدان العالم موازناتها بشكل سنوي لكي يتسنى لها رصد المشكلات والاختلالات التي تصيب اقتصادها، فضلا عن معرفة موجوداتها المالية الأمر الذي يجعل من الموازنة العامة كشف مالي لامكانات البلد والالتزامات التي تواجهها إزاء العالم الخارجي.

تعددت اشكال الموازنات العامة لتكون في المحصلة النهائية أداة هامة لتقييم المعاملات الاقتصادية محلياً وعالمياً، وحصراً كاملاً للموارد المالية للبلد أي الصورة النقدية للمعاملات الحقيقية في الاقتصاد. لذا ينبغي اعتماد أحد اصناف الموازنة الأكثر أهمية لاقتصاد البلد، بما يؤمن معالجة فاعلة لمشاكل الاقتصاد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

يتوخى من اعتماد الموازنات العامة حفز النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار من أجل تهيئة بيئة أعمال مناسبة تعمل على زيادة تراكم راس المال، ورفع نصيب الفرد من الناتج ومكافحة الفقر، فضلا عن دعم البيئة الخضراء، من أجل استدامة التنمية والاستدامة المالية على نحو يجعل موارد البلد المالية أكبر من التزاماته تجاه الوحدات الاقتصادية في داخل وخارج البلد، مما يقوي ويدعم بنية الناتج ويعزز بيئة الاعمال والاستثمار.

Abstract

All countries in the world put their budgets on an annual basis so that it can monitor the problems and imbalances that affect the economy, as well as knowledge of its financial assets, which makes the general budget as a financial statement for the potential liabilities faced by the country about the outside world.

Numerous forms of public budgets to be an important tool to assess the economic transactions locally and internationally, in order to limit the financial resources of the country in full (real cash transactions in the economy). So it should adopt one of the most important varieties of the country's economy and budget, so as to ensure effective treatment of the problems of the economy and the achievement of economic and social welfare. Envisages the adoption of public budgets stimulate economic growth and increased levels of investment in order to creating suitable business environment is working to increase the accumulation of capital, and raising per capita GDP and the fight against poverty, as well as green environment support, in order to sustain development and financial sustainability a way that makes the financial resources of the country the largest of its commitments to economic units within and outside the country, which strengthens and supports the resulting structure and enhance the business and investment environment.

* عضو هيئة تدريس/ الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

المقدمة

تضع جميع بلدان العالم موازناتها بشكل سنوي لكي يتسنى لها رصد المشكلات والاختلالات التي تصيب اقتصادها، فضلاً عن معرفة موجوداتها المالية الامر الذي يجعل من الموازنة العامة كشف مالي لامكانات البلد والالتزامات التي تواجهها أزاء العالم الخارجي.

تعددت أشكال الموازنات العامة لتكون في المحصلة النهائية أداة هامة لتقييم المعاملات الاقتصادية محلياً وعالمياً وحصراً كاملاً للموارد المالية للبلد أي الصورة النقدية للمعاملات الحقيقية في الاقتصاد. لذا ينبغي اعتماد أحد اصناف الموازنة الاكثر اهمية لاقتصاد البلد بما يؤمن معالجة فاعلة لمشاكل الاقتصاد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

يتوخى من اعتماد الموازنات العامة حفز النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار من أجل تهئية بيئة اعمال مناسبة تعمل على زيادة تراكم رأس المال، ورفع نصيب الفرد من الناتج ومكافحة الفقر، فضلاً عن دعم البيئة الخضراء، من أجل استدامة التنمية والاستدامة المالية على نحو يجعل موارد البلد المالية أكبر من التزاماته تجاه الوحدات الاقتصادية في داخل وخارج البلد، مما يقوي ويدعم بنية الناتج ويعزز بيئة الاعمال والاستثمار.

أهمية البحث

تأتيأاهمية البحث في التقصي والتعرف على الأسباب الموجبة لحالة عجز الموازنة العامة في العراق والتيأادت الى استمرار حالة العجز، وبخاصة أن تلك الأسباب أخذت بالتوسع بحكم ظروف البلاد غير المستقرة مما شكل عبء يضاف إلى الموازنة كل حين والذي من شأنه أن يعزز من حالة عجز الموازنة العامة في العراق.

مشكلة البحث

تسعى الحكومة والعديد من المنظمات الدولية وبعض دول العالم معالجة وضع الموازنة العراقية على نحو يؤمن تفعيل مصادر الايراد العام ويخفض من حجم الانفاق العام، وذلك من اجل السيطرة على الاختلال الحاصل بين طرفي الموازنة العامة في العراق ومن ثم تخفيض حجم العجز الحاصل فيها، ولكن على الرغم من الجهود والاجراءات المتبناة من اجل تخفيض حجم الانفاق العام يبقى الظرف الامني وعدم استقراره والأثر السلبي الذي تولد في ظله على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى السكاني والصحي ... الخ، عائقاً أمام تحقيق تخفيض مقبول في حجم الإنفاق العام يمكن تصور وضع الموازنة العامة في ظله.

فرضية البحث

إن العوامل المؤثرة في عدم الاستقرار الاقتصادي سبب رئيس في استمرار حالة عجز الموازنة العامة على الرغم من ارتفاع جانب الايرادات العامة.

هدف البحث

يهدف البحث تسليط الضوء على دور العوامل المؤثرة في معادلة عجز الموازنة العامة في إبقاء حالة عجز الموازنة العامة مستمر، على الرغم من المحاولات التي تسعى لها الحكومات من أجل تدنية حالة العجز في موازناتها إلى أقل مستوى ممكن.

الحيز المكاني والزماني

تحدد الحيز المكاني للبحث في العراق أما الحيز الزماني فقد استند للمدة (2004-2013) لما لها من أثر واضح في ارتفاع حالة عجز الموازنة العامة الذي رافق تغير النظام السياسي ورفع الحصار الاقتصادي.

منهجية البحث

تم تبني الأسلوب الاستقرائي والأسلوب الاستنباطي في تحليل ظاهرة البحث من اجل الوصول إلى هدف البحث بالاعتماد على الكتب والدوريات المنشورة فضلا عن شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى مبحثين تناول الأول منها الموازنة العامة إطار نظري في حين تضمن المبحث الثاني تحديات عجز الموازنة العامة في العراق ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

الموازنة العامة اطار نظري

أولا. مفهوم الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة على أنها ((عبارة عن وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام ، أما الأهداف فتعبر عما تعتزم الدولة القيام به من برامج ومشروعات خلال فترة زمنية ، أما الأرقام فتعبر عما تعتزم الدولة إنفاقه على هذه الأهداف وما يتوقع تحصيله من مختلف مواردها خلال الفترة الزمنية عينها وهي تحدد عادة بسنة من الزمن))[1]. ((في حين هناك من عرفها على أنها خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة ، غالبا سنة ، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية))[2]. كما تعرف بأنها ((عبارة عن برنامج عمل متفق عليه مبين فيه تقدير الإنفاق الدولة ومواردها خلال فترة مقبلة وتلتزم به الدولة وتكون مسئولة عن تنفيذه))[3].

تتعددت وتنوعت مفاهيم الموازنة العامة لكنها جميعها تؤكد بان الموازنة العامة تمثل خطة عمل مستقبلية . لها دلالاتها الأساسية والهامة التي تجعل منها وثيقة هامة تستقطب اهتمام وفضول معظم المواطنين أو المهتمين بحياة الدولة والمجتمع المعني.

يمكن التوصل إلى العجز في الموازنة العامة من خلال المعادلة الاتية (G−T) إذ يعني (G) الإنفاق الحكومي وإن (T) الايراد العام ومن ثم فإن تجاوز الانفاق العام للايراد العام يتسبب بحدوث عجز في الموازنة العامة، كما أن انخفاض حصيلة الإيراد العام مع ثبات الانفاق العام بسبب اضطراب اقتصادي يؤدي هو الآخر الى حدوث عجز في الموازنة العامة. كما ينبغي التمييز ما بين العجز النقدي الظاهري وصافي الحيازة من الأصول المالية عند إعداد الموازنة العامة والتي تتمثل بالآتي[4]:

1ـ العجز النقدي

يقصد بالعجز النقدي الظاهر في مشروع الموازنة العامة الفجوة بين حجم مصروفات هذه الموازنة من ناحية، والمتاح لها من إيرادات من ناحية أخرى . وهو ما يعكس القصور المتحقق في الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة، وهذا يتطلب البحث عن الإيرادات التي تكفل تخفيض هذا العجز النقدي أو السعي لترشيد الإنفاق العام، وإن كانت هذه الأمور لها محاذيرها لكنها ضرورية لتخفيف الحاجة إلى الاقتراض الجديد، ومن ثم تخفيض الدين العام.

2ـ صافي الحيازة من الأصول المالية

إن حيازة الأصول المالية (بدون المساهمات لإعادة الهيكلة) – والتي يراد بها مساهمات الدولة في رؤوس الأموال للهيئات والشركات وغيرها، وكذا ما تتيحه الدولة من إقراض للغير – تمثل عبئا إضافيا يضاف إلى العجز النقدي للموازنة العامة للدولة . وفي المقابل فإن ما يتولد عن حيازة الأصول المالية وغيرها من المتحصلات (بدون حصيلة الخصخصة) يستبعد من العجز النقدي . ومن محصلة الحيازة من الأصول المالية، والمتحصلات الناتجة عن هذه الحيازة نصل إلى ما يسمى بصافي الحيازة من الأصول المالية، يراد بالعجز الكلي مجموع صافي الحيازة من الأصول المالية والعجز النقدي للموازنة العامة للدولة.

ثانيا، أنواع عجز الموازنة العامة

يقسم عجز الموازنة إلى نوعين أساسيين هما العجز الدوري والعجز الهيكلي وكالآتي[5]:-

1ـ العجز الدوري للموازنة العامة :Cyclical Budget Deficits

يحدث هذا النوع من العجز عندما نصل للمستوى القاعدي (حالة الكساد) للدورة التجارية، إذ إن معدلات البطالة تكون كبيرة جدا، ومن ثم تزداد النفقات العامة، وعلى العكس تكون البطالة منخفضة في قمة الدورة التجارية (حالة الانتعاش)، لأن هذا الوضع يعزز من عائدات الضرائب ومن ثم يؤدي إلى خفض في النفقات العامة.

2ـ العجز الهيكلي للموازنة العامة : Structural Budget Deficits

هذا النوع من العجز ليس راجعا إلى الدورة التجارية بقدر ما يرجع بالدرجة الأولى إلى هيكل ومكونات الموازنة ذاتها، والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة العجز الفعلي عن العجز المقدر في الموازنة، وذلك بسبب تزايد حجم النفقات عن الإيرادات، وعدم نجاح الحكومة في ترشيد النفقات

العامة، وعجزها عن تنمية الموارد المالية من خلال زيادة القاعدة الضريبية، والقضاء على معدلات التهرب الضريبي.

ثالثا: العوامل المؤثرة في زيادة الانفاق العام

تطور دور الدولة عبر الزمن وأصبح ليس مجرد تسيير للخدمات العامة وحماية ملكية الأفراد واعتماد المشاريع العامة، وإنما أصبح دور الدولة متدخل ومعوض لأي نقص أو اختلال يصيب الاقتصاد أو يعرضه لأزمات او مشاكل اقتصادية، وأن العوامل التي تقف خلف زيادة الانفاق العامة وحدوث حالة العجز في الموازنة العامة يمكن اجمالها بالآتي[6]:-

النوع الأول: الأسباب الحقيقية
النوع الثاني: الأسباب الظاهرية

إن المعيار الأساس للتمييز بين الأسباب الحقيقية والأسباب الظاهرية للنفقات العامة يتمثل بتحقيق المنفعة العامة من عدمه ، فإذا كانت الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة حقيقية معنى ذلك إنها تنعكس بالزيادة على النفع العام للمجتمع، أما إذا كانت الزيادة في النفقات العامة ظاهرية فقط في هذه الحالة لا تؤثر على المنفعة العامة للمجتمع.

النوع الأول: الأسباب الحقيقية

1- الأسباب الاقتصادية: إن من أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (خاصة في حالة الكساد)، فزيادة الدخل القومي تسمح للدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها، حتى ولو لم تزاد أنواع الضرائب المقررة أو يرتفع سعرها وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الوجوه.

بصفة عامة توجيه النشاط الاقتصادي وجهة معينة بحسب الأيديولوجية السائدة في الدولة. ومن جهة أخرى فإن محاربة الكساد وآثاره الضارة يحتم على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق بهدف زيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل وذلك في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وهذه السياسة وإن كانت تصلح في البلدان المتقدمة، فإنها تكون غير صالحة في حالة البلدان النامية.

2- الأسباب الاجتماعية: أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن والمراكز الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية والخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء ...الخ، ويرجع ذلك إلى أن متطلبات وحاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم، كما أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يتطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب، وقد نتج عن منح الدولة لهذه الإعانات وتقديم للعديد من الخدمات الاجتماعية إلى زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية.

3- الأسباب السياسية: إن انتشار المبادئ الديمقراطية ترتب عنها اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل، والقيام بالكثير من الخدمات الضرورية لها، وكثيرا ما يدفع النظام الحزبي الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية قصد إرضاء الناخبين وإلى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره وينجم عن هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات العامة. كما يؤدي تقرير مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء إلى زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة ما قد يحكم به على الدولة من تعويضات وغيرها.

4- الأسباب الإدارية: مما لا شك فيه أن سوء التنظيم الإداري وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، والإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة من وأثاث وسيارات ...الخ يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وهذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين، وإن كانت تمثل زيادة غير منتجة إنتاجا مباشرا لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، وهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الفعلية (الحقيقية).

أما درجة الشفافية ووضوح البيانات ومستوى الفساد الاداري فهي مهمة جداً حيث إن البلدان التي تتمتع بمستوى جيد من الشفافية والمصداقية تحظى بمستوى معتدل من الانفاق العام على المؤسسات العامة، ومع إنخفاض درجة الشفافية واتساق ووضوح البيانات بين مؤسسات القطاع

العام فإن الانفاق العام ياخذ بالتزايد دون معرفة واضحة لأبواب الصرف، على أثر غياب التنسيق ووضوح الرؤية بين مكونات الانفاق العام من قبل التخصيصات التي تقترحها المؤسسات العامة وما يرافقها من ارتفاع في درجة الفساد الاداري وغياب المراقبة، الأمر الذي يؤدي إلى احداث حالة العجز في الموازنة العامة.

5- **الأسباب المالية:** إن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدى بالدولة إلى كثرة الالتجاء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزانة العامة مما يسمح للحكومة بزيادة الإنفاق وخاصة على الشؤون الحربية، وهذا فضلاً عما يترتب على خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده من الزيادة في النفقات العامة. وفي حالة وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لهدف معين فإن ذلك يؤدي إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية، وبذلك تزداد النفقات العامة، وتبدو خطورة هذه السياسة في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها، وذلك لما هو معروف من صعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق العام.

6- **الأسباب الحربية:** بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها وما يترتب عن ذلك من تزايد الإنفاق العسكري في الدولة، ولا يقتصر الأمر في أوقات الحروب فقط، بل يزداد هذا الإنفاق حتى في فترات السلم، وهو ما تؤكده الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي في كافة دول العالم، وتتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب بين مختلف الدول حسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي، ويمكن التأكد من ظاهرة التزايد المستمر في النفقات الحربية إلى حجم الإنفاق العام، وذلك بالرجوع إلى تطور هذه النفقات في الميزانيات العامة لبعض الدول الكبرى، ومن الوقوف على نسب النفقات العامة إلى حجم الدخل القومي في نفس الدول.

وتتسم فترات الحروب عامة بالتبذير الحكومي وصعوبة تحقيق الرقابة على نفقات الدولة أثناء الحرب بسبب كل من: الطبيعة السرية للإنفاق العسكري وسرعة إتخاذ القرارات الانفاقية، وانتهاء الحرب لا يعني انتهاء النفقات الحربية، إذ إنها تنخفض فقط إلى حد معين نظرا إلى أن استمرار التوتر الدولي يحتم على الدول المختلفة الاحتفاظ بقوة ضاربة في حالة استعداد مستمر لمواجهة أي تهديد لسلامتها وبالتالي الدخول فيما يسمى بسباق التسلح. ومن جهة أخرى تزداد النفقات

العامة على وجوه معينة بعد إنتهاء الحرب كدفع تعويضات وإعانات ومعاشات لضحايا الحرب من قدماء المحاربين وأسر الشهداء بالإضافة إلى نفقات إعادة البناء وتعمير ما دمرته الحرب في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي إلى جانب دفع أقساط وفوائد الديون التي عقدتها الدولة أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية.

إن ظروف الحرب والازمات الاقتصادية قد قضت على الاستقلال الذي أقامه الفكر الكلاسيكي بين الاقتصاد وبين النشاط المالي للدولة ، فلم يعد هناك مثلا تميز بين ما هو مدني ، وما هو عسكري ، لأن في الحرب أصبح من الصعوبة بمكان التمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية . كما أن القوة العسكرية للدولة أصبحت تعتمد كليا" في الوقت الحاضر على مقدار ما تتمتع به من قوة اقتصادية ، أو بعبارة أخرى أن القوة العسكرية تعتمد على كافة الاقتصاد القومي للدولة .

ومن هذا يتضح أنه ليس في الامكان معالجة المشاكل المالية بمعزل عن الاقتصاد ، فلو أخذنا مثلا" مسألة توازن الموازنة وهي ، قاعدة أساسية في الفكر المالي الكلاسيكي وعلى الرغم من أنها لم تفقد قيمتها كليا" ، ألا أن مفهوم توازن الموازنة قد تطور ،إذ لم يعد في الإمكان تحقيقه إلا في الاطار الاقتصادي العام ، فالمفهوم في الوقت الحاضر هو تحقيق التوازن الاقتصادي العام وليس توازن الموازنة ، إذ إن هذا الاخير لايمكن تحقيقه دون أن يتحقق الأول ، ولذلك فإن المالية العامة لم تعد مستقلة ، وإنما اصبحت جزءا" من الاقتصاد .

كما ان زيادة النفقات العامة نتيجة لتطور وتنوع مسؤوليات الدولة لم تعد الضريبة قادرة لوحدها على تحقيق الايرادات اللازمة للدولة ، مما دفع الدولة إلى استخدام الوسائل الاخرى ، كالقروض والوسائل النقدية ، بجانب الضريبة كمصادر عادية لتوليد الايرادات من ناحية ولاستخدامها كأداة للتدخل في الميدان الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى .

النوع الثاني، الأسباب الظاهرية

ترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة بهذا المعنى إلى تدهور قيمة النقود وطريقة إعداد الميزانية والحسابات العامة وتغير مساحة إقليم الدولة وزيادة عدد سكانها في بعض الأحيان.

1- **قيمة النقود**: اخذت النقود بعد قيام النظم النقدية بفك ارتباطها بالقاعدة الذهبية من جهة وتعرض الاقتصادات العالمية الى العديد من الازمات من جهة أخرى، إلى أن تميل الى عدم

الاستقرار مما فرضت على الدول نفقات كبيرة جدا" مما أجبرها على التدخل وخرق القواعد والأسس التي كانت تحكم النشاط الاقتصادي قبل الحرب العالمية الأولى ، كاللجوء إلى التضخم النقدي كأجراء لتمويل نفقات الحرب ، وأصبحت قيمة النقود تتوقف على الوضع الاقتصادي العام ، ولذا أصبح لزاما" على الدولة أن تتدخل لتعيد قيمة نقدها بما يتلاءم ومتطلبات الوضع الاقتصادي العام في الدولة وعلاقاتها الاقتصادية الخارجية مع الدول الأخرى.

2ـ اختلاف الفن المالي: وهو يتعلق بإعداد الميزانية والحسابات العامة، فقد ترجع الزيادة في النفقات العامة إلى الاختلاف في الفن المالي وإلى اختلاف طرق قيد الحسابات المالية، فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الميزانية العامة للدولة، الأخذ بفكرة الميزانية الصافية أو الإجمالية، وتقوم فكرة الميزانية الصافية على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة، ومؤدى ذلك أن يسمح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة مثلا أن تجري مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها؛ بحيث تكون لها سلطة طرح نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها، وبالتالي فإنه لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات، وفكرة الميزانية الصافية كانت تتبع في الماضي، أما فكرة الميزانية الإجمالية فهي تقوم على أن كل النفقات العامة التي تنفقها المرافق والهيئات العامة تظهر في ميزانية الدولة التي تضم كافة النفقات والإيرادات العامة، وعليه فإن الأخذ بمبدأ الميزانية الإجمالية في سنة معينة، حيث تظهر كافة النفقات العامة للدولة إلى وجود قدر من الزيادة في حجم الإنفاق العام في هذه السنة مقارنة بالنسبة السابقة وتعد هذه الزيادة بالطبع زيادة ظاهرية بسبب تغيير القواعد المحاسبية للميزانية لا زيادة حقيقية في النفقات العامة.

3-زيادة مساحة الدولة: إذا كان الإنفاق العام يتزايد لمجرد مواجهة التوسع في مساحة الدولة أو بزيادة عدد سكانها دون أن يمس الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين فإن الزيادة في الإنفاق تكون مجرد زيادة ظاهرية، واتجاه النفقات العامة إلى التزايد في هذه الحالات يكون راجعا إلى التوسع في الخدمات العامة التي كانت تحققها الدولة من قبل، وإنما بسبب اتساع نطاق الحاجة إلى نفس أنواع الخدمات في المساحات الجديدة التي أضيفت لإقليم الدولة، أو لمواجهة حاجات السكان المتزايدون من تلك الخدمات والمنافع العامة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

المطلب الثاني
تحديات عجز الموازنة العامة في العراق

إن الموازنة العامة في العراق خلال المدة (2004-2013) كانت تسن بعجز مخطط على أثر ارتفاع فقرة النفقات التشغيلية نسبة للنفقات الاستثمارية، وكان هذا السبب الرئيس في اتساع حجم القطاع العام في الاقتصاد العراقي ومن ثم انحسار القطاع الخاص. ولعل عدم كفاءة القطاع العام في ادارة النشاط الاقتصادي ليس بموضوع جديد، إذ إن أغلب الدول استفادت من تجاربها وتجارب الدول الاخرى في أهمية الدور الذي يمارسه القطاع العام،على ان لا يتعدى هذا الدور مستوى معين في النشاط الاقتصادي. لكي يبقى النشاط الاقتصادي مرهون بيد القطاع الخاص والذي يستند بطبيعة الحال الى جملة من معايير الكفاءة والمنافسة الجادة من اجل تعظيم المكاسب وتحقيق النفع العام بالضرورة. إن الأداء الاقتصادي هو الهدف النهائي من ممارسة السياسات الاقتصادية بمختلف أنواعها ومستوياتها وتخصصاتها، وان استحواذ القطاع العام على اغلب مرافق الاقتصاد وادارة النشاط الاقتصادي سوف يعرض الاقتصاد الى العديد من المشاكل والمعوقات. لكن الوضع في العراق جاء نتيجة تدهور الوضع الامني وسيادة حالة عدم الاستقرار السياسي بعد عام 2003 مدعوماً بفترة حصار اقتصادي أمتد لأكثر من 12 عام، فضلا عن فترة الحرب العراقية – الإيرانية التي أزاحت أغلب المنشات الخاصة وتسببت بانحسار واضح في نشاط القطاع الخاص آنذاك.

الجدول [1]
النفقات والايرادات العامة الفعلية والتخمينية في العراق للمدة [2004-2013]
[مليار دينار]

السنوات	النفقات العامة الفعلية	الايرادات العامة الفعلية	عجز / فائض الموازنة	النفقات العامة التخمينية	الايرادات العامة التخمينية	عجز / فائض الموازنة
2004	-	-	-	33657	21729	11928
2005	26375	40502	-14127	35981	28958	7023
2006	38641	49055	-10414	50963	45392	5571
2007	43621	54964	-11343	53672	42065	11607
2008	80305	54964	25341	91684	80476	11208
2009	66806	55224	11582	69728	50408	19320
2010	70134	70178	-44	85853	61735	24118
2011	78757	108807	-30050	97259	80934	16325
2012	105139	119817	-14678	117093	102327	14766
2013	78757	108807	-30050	138424	119296	19128

المصدر:- وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، سنوات مختلفة.

- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، سنوات مختلفة.

يتبين من الجدول (1) بأن الموازنة العامة تسن بعجز كما هو واضح خلال مدة الدراسة في حين تنتهي بفائض، بإستثناء عامي (2008،2009) إذ شهدت عجزاً بسبب تراجع أسعار النفط عام 2008. وهذا يؤشر ضعفاً وتراجعاً واضحاً وكبيراً في أداء المؤسسات العامة للمهام الموكله بها، دون مراجعة أو التحقيق بتدني الأداء الوظيفي ومن ثم يتحقق بذلك فائض في الموازنة العامة عند اعداد الحسابات الختامية على أثر عدم قيام الوزارات والهيئات التابعة لها استغلال ما هو مخصص لها ضمن حدود الموازنة التخمينية. الأمر الذي يترك تباين كبير بين ما هو تخميني وما هو فعلي على أرض الواقع.

وعليه ان الموازنة العامة في العراق يجري إعدادها وفقاً لحالة عجز وذلك لكون الموازنة العامة تواجه ثلاث تحديات أساسية أدت إلى تفاقم حالة العجز مما جعل الأخيرة حالة تكاد تبدو وكإنها طبيعية في ظل ما هو قائم وتتمثل تلك:-

1. التحديات الاقتصادية

يتالف أي اقتصاد في العالم بطبيعة الحال من قطاعين هما القطاع الخاص والقطاع العام، وقد اثبتت أغلب تجارب البلدان المتقدمة والناشئة على حد سواء على أهمية دور القطاع الخاص بوصفه صانع التنمية والتطور الاقتصادي.

إذ تتميز المؤسسات العاملة في القطاع الخاص سواء الصناعية منها أم الزراعية والخدمية بسيادة مناخ تنافسي يسعى إلى تقديم افضل المنتجات وأجود أنواع الخدمات. ومن خلال القطاع الخاص تتعمق العلاقات التشابكية مابين قطاعات الاقتصاد القومي من جهة، وما بينها والعالم من جهة أخرى.

إذ يستند القطاع الخاص إلى ثمة معايير تمكنه من نبذ الروتين الإداري واستبعاد الفساد وعدم الشفافية، فضلاً عن الاهتمام بمعايير الكفاءة والأداء الوظيفي في ادارة المؤسسات. ورفع مستوى الانتاجية الكلية والجزئية في كافة مراحل الانتاج، مما يفضي بتطور عمل تلك المؤسسات ونمو إمكانياتها وصولا إلى تحقيق وفورات الحجم. لكي تتمكن تلك المؤسسات من تامين مساحة كافية للانتاج المحلي في السوق العالمية.

إن بنية الاقتصاد القومي ينبغي أن تتألف من قطاعين هما الخاص والعام فضلاً عن قطاع المشاركة (المختلط)، ويجب أن تكون حصة القطاع الخاص هي الأكبر في الاقتصاد لأنه القطاع الرائد في مجال قيادة الاقتصاد وتطويره.

أما القطاع العام فإن دوره الأساسي يتمثل في تسيير الاعمال الادارية للبلاد من خلال الوزارات والمؤسسات والهيئات التابعة لها، فضلا عن دوره الهام في مساندة القطاع الخاص من خلال تقديم المشورة والدعم الاقتصادي والفني والاداري عند الضرورة. وذلك من خلال مجموعة من اللوائح التنظيمية والقوانين التي من شانهاأن تعزز دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

بالإضافة إلى دور القطاع العام في تقديم الخدمات العامة وتعزيز البنى التحتية للبلاد والتي من شأنها أن تجذب الاستثمار ويعزز القاعدة الصناعية في البلاد.

يعاني الاقتصاد العراقي من تراجع كبير وواضح لدور القطاع الخاص بالخصوص بعد عام 2004، على أثر انهيار الوضع الامني وعدم الاستقرار السياسي والذي أدى إلى تدهور كافة مؤشرات الاقتصاد. الأمر الذي حمل القطاع العام عبء أكبر في اشغال المساحة الفارغة التي خلفها القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي، مما أدى إلى اتساع حجم القطاع العام في الاقتصاد العراقي بشكل كبير، وهذا بدوره أجهد الموازنة على نحو كبير.

إذ إن اشغال القطاع العام دوراً أكبر في الاقتصاد يتطلب انفاقاً اكبر ومع تردي الوضع الاقتصادي واعتماد الايرادات العامة على المورد النفطي الذي يعتمد الأخير على السوق الدولي للنفط، يبقي حالة العجز في الموازنة العامة مستمراً طالما ان الانفاق العام يحاول سد الفراغ الذي تركه القطاع

الخاص في الاقتصاد مما يعني تناميه عام بعد عام في ظل انحسار مصادر الإيراد العام، إن الدور الجديد الذي أنيط للقطاع العام يفرض عليه رفع معدلات التشغيل سنوياً في مؤسساته منأاجل امتصاص أكبر قدر من البطالة في وقت تعاني كافة مؤسسات القطاع العام من عمالة فائضة وتفشي البطالة المقنعة في ظل انخفاض حاد في إنتاجية الفرد فيها.

الجدول[2]

نسبة مساهمة بعض الفقرات في الموازنة العامة المستديمة لحالة العجز في الموازنة العراقية لعام 2007،2008

الفقرات	نسبة المساهمة في الموازنة العامة
تعويضات الموظفين (اجور، رواتب)	28% بدءا من موازنة عام 2008
اقليم كردستان	17%
تعويضات حرب الخليج	5%
مكافئات تقاعدية	6% بعد تطبيق قانون التقاعد رقم 27 لعام 2006
البطاقة التموينية	6%
النفقات الحاكمة	5%
نفقات اخرى	3%

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، وزارة التخطيط.

يتضح من الجدول (2) بأن ما مقداره (70%) من الموازنة العامة (مجموع النسب أعلاه) يتم استقطاعه من أجل إتمام الفقرات أعلاه، وقد تمإقرار تلك الفقرات بسبب ظروف البلد الصعبة مما يجعل حالة العجز مستدامة عند إعداد الموازنة العامة.

فضلا عن الاجراءات التي تتخذها الدولة من اجل تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية لم تجدي نفعاً وفقاً للجدول (3) الآتي:-

الجدول [3]
مؤشر الاستقرار النقدي في العراق للمدة [2004-2013]
[مليار دينار]

السنوات	عرض النقد الواسع	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	مؤشر الاستقرار النقدي
2004	12	26	-0.5
2005	14	25	-0.6
2006	21	21	-1.0
2007	26	16	-0.4
2008	34	13	0.2
2009	45	15	-0.3
2010	60	11	7.0
2011	72	95	-7.3
2012	75	73	-1.7
2013	87	53	-0.5

المصدر:- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، سنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، سنوات مختلفة.
*- معادلة الاستقرار النقدي = تغير عرض النقد / تغير الناتج المحلي الاجمالي.

يتبين من الجدول (3) بأن مؤشر الاستقرار النقدي في العراق غير واضح على أثر تراجع أداء الناتج مما تسبب بأن يكون معدل النمو السنوي سالب للناتج في أغلب سنوات الدراسة، الأمر الذي يجعل من مؤشر الاستقرار النقدي مضطرباً خلال مدة الدراسة. وهذا بدوره يولد ضغوطاً على الموازنة العامة. وتتزامن هذه العوامل مع ضعف بنية الاقتصاد العراقي وهشاشة المؤسسات العامة وزيادة الفساد الاداري والمالي وإنعدام الشفافية وتعقيد الروتين الاداري وفقاً للجدول (4) وكما يأتي:-

الجدول [4]
مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة [1995-2009]

السنوات	CPI	المرتبة
2004	2.1	130
2005	2.2	141
2006	1.9	160
2007	1.5	178
2008	1.3	178
2009	1.5	176
2010	1.5	175
2011	1.8	175
2012	1.8	169
2013	1.6	171

Source:- Transparency International Org., Annual Report of Transparency International, Various , Germany, Internet. http://www.Transparency.org13-202004Issues

يتضح من الجدول (4) بأن مؤشر الفساد (CPI) في العراق تراوح ما بين النقطتين فاصلة نقطة والنقطة والثلث، ليدل على الضعف الكبير للعراق في مجال مكافحة الفساد وتدني مستوى الشفافية. إذ تم ترتيب العراق بين بلدان العالم تقريبا في المراتب الاخيرة لمجموعة البلدان المدرجة في المؤشر (CPI) على أثر استشراء ظاهرة الفساد الاداري على نحو مرتفع. الأمر الذي انعكس سلباً على أداء الوزارات في استغلال ما تم تخصيصه لها ضمن حدود الموازنة العامة.

2.الاعتمادية

إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد في تمويلإيراداته العامة بنسبة عالية جدا على تسويق مادة البترول الخام في السوق العالمي، لذا فإن الاقتصاد العراقي يتصف بكونه اقتصاد أحادي الجانب، الأمر الذي تسبب في ضعف كفاءة الادارة الضريبية وعدم الاستناد إلى تنويع مصادر الايراد العام. فضلا عن تردي بنية الناتج فأغلب قطاعات الاقتصاد القومي تعاني من ضعف جراء عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي في البلاد.

الجدول [5]
مساهمة الايرادات الضريبية في اجمالي الايرادات العامة في العراق للمدة [2004-2013]
[مليون دينار]

السنة	الايرادات الضريبية	الايرادات العامة	الاهمية النسبية للايرادات الضريبية/ الايرادات العامة %
2004	294900	21729106	1.36
2005	495282	40502890	1.22
2006	591229	49232349	1.20
2007	1228336	52046698	2.36
2008	985837	80252182	1.23
2009	3334809	55209353	6.04
2010	1532438	69521117	2.20
2011	1783593	99998776	1.78
2012	2633357	119466403	2.20
2013	2876856	113767395	2.53

المصدر: النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي، سنوات مختلفة.

يوضح الجدول (5) بأن الأهمية النسبية للضرائب خلال مدة الدراسة كانت ضعيفة جدا وهذا بسبب وجود الإيرادات النفطية التي تعول عليها الدولة في تشكيل الإيراد العام فضلاً عن ضعف الإدارة الضريبية في العراق، إذ بلغت الأهمية النسبية للضرائب عام 2004 (1.36%) فقط وكانت أعلى مساهمة سجلت للضرائب عام 2009 إذ بلغت (6.04%).

الشكل [1]
الضرائب والايرادات العامة في العراق للمدة [2004-2013]

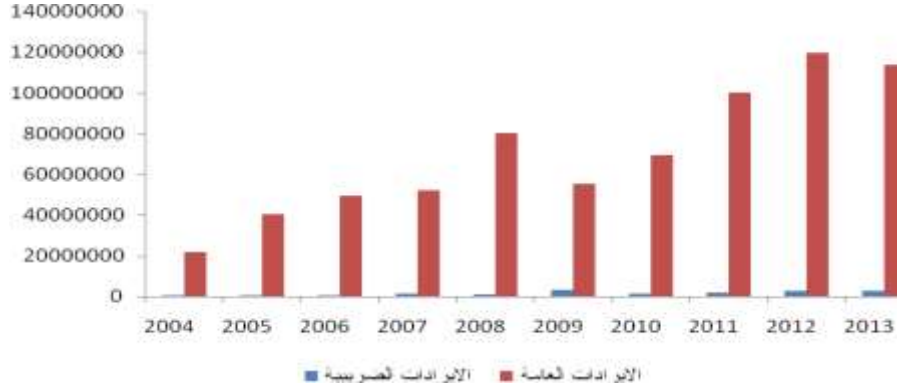

المصدر: من عمل الباحث استناداً لبيانات الجدول (5).

يتبين من الشكل (1) الضعف الكبير للضرائب من إجمالي الايرادات العامة مما يجعل من مسألة الاعتماد الكبير على الايرادات النفطية أحد أهم التحديات التي تقف أمام عجز الموازنة العامة، مع تراجع الأداء الضريبي وضعف ومحدودية الوعاء الضريبي فإن الحصيلة الضريبية باتت غير مهمة في تكوين الإيراد العام، لذا يصبح عجز الموازنة قصوراً في جانب الإيراد فيما يخص الضرائب والنتيجة استمرار حالة عجز الموازنة العامة.

مع الاعتماد المتزايد على البترول فإن الاقتصاد العراقي ترتفع لديه حالة التبعية الاقتصادية تجاه السوق العالمي والتكتلات الاقليمية والدولية التي تتعامل بالبترول، وذلك منأاجل معالجة النقص الحاد في العرض الكلي المحلي ومواجهة حالة فائض الطلب الكلي المحلي في ظل انعدام مرونة الجهاز الانتاجي. مع ارتفاع درجة التبعية الاقتصادية للاقتصاد العراقي يصبح الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للصدمات الخارجية التي تقوض سلامة السياسات الاقتصادية المتبعة منأاجل توفير الاستقرار النسبي لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

3- **الفساد والارهاب**أن الفساد يعمل على تغييب معظم المشاريع الاستثمارية التي تتامل الدولة العراقية إنجاز أغلبها من خلال تخصيصات الموازنة الاستثمارية، مما يجعل أغلب المشاريع الاستثمارية العامة وهمية وغير قابلة لإنجاز. إن الفساد الاداري يأكل ثمار الإنجاز الذي يرمي القطاع العام إلى تحقيقه، فمع ترهل الكوادر الإدارية في أغلب مفاصل القطاع العام والوزارات والمؤسسات الادارية العامة وعدم أهلية أغلب الموظفين وضعف الحوافز الفنية والادارية، تسبب بالهدر في المال العام وعدم واقعية أغلب المشاريع الاستثمارية من حيث امكانية تحقيقها مما يضعف جانب النفقات الاستثمارية نسبة إلى النفقات التشغيلية مؤدية إلى استمرار حالة العجز في الموازنة العامة.

إن ازدياد حجم القطاع العام يتسبب بشكل عام بزيادة البيروقراطية وغياب الشفافية والمصداقية فضلا عن تعدد مراحل الروتين الإداري، مما يؤدي إلى زيادة الفساد الاداري والرشوة والمحسوبية وغياب القانون، مما يفقد تلك المؤسسات العامة من امكانية تقديم أفضل الخدمات من جهة، وإن تلكؤ تلك المؤسسات العامة والمشاكل التي تعاني منها عقبات أمام ولوج القطاع الخاص في الاقتصاد. فلابد من معالجة التعقيد الروتيني وزيادة الاعتمادية على الوسائل التكنولوجية الحديثة

لاختصار مراحل المعاملة الرسمية، وإذابة العقبات التي يمكن أن تعترض ولوج القطاع الخاص في الاقتصاد.

أما جانب الإرهاب فإنه يمارس أثراً سلبياً كبيراً في الموازنة العامة من خلال اتساع فقرة الانفاق الحربي واستمرار حالة العجز في الموازنة العامة. ولكن ليس بسبب الإنفاق الجاري على الرواتب والأجور فقط وإنما من خلال زيادة اللاإنفاق الحكومي الحربي، إذ يرتفع الانفاق الحربي العام في أوقات الحروب على نحو كبير. وينقسم الانفاق الحربي العام إلى قسمين احدهما الانفاق الحربي العام من اجل شراء السلاح والمعدات الحربية الخفيفة والثقيلة، وإن ذلك القسم لا يشكل غير جزء بسيط من الانفاق الحربي العام نسبة إلى القسم الثاني، وهو الإنفاق الحربي العام من اجل شراء الذخائر والعتاد الحربي والذي يتم استهلاك كميات كبيرة جدا منه أثناء الحروب وفي ظل الحملات العسكرية التي يخوضها جيشنا الباسل ضد أوكار الارهاب، الامر الذي يجعل من الصعوبة بمكان اختزال أو ضغط بعض فقرات ذلك الانفاق، مما يجعل من حالة العجز في الموازنة العراقية أشبه بالمستدام في ظل تلك الظروف، لذلك من أجل تدني نسب العجز الحاصلة في الموازنة العامة ينبغي اللجوء الى تفعيل مصادر الإيراد العام الأخرى من أجل معالجة حالة العجز في الموازنة العامة أو على الأقل تدنيته إلى أقل مستوى ممكن.

جدول [6]
الانفاق الامني في الموازنة العامة في العراق للمدة [2004-2013]
[مليون دينار]

السنة	نفقات وزارة الدفاع	نفقات وزارة الداخلية	الانفاق العام	الأهمية النسبية لانفاق وزارتي الدفاع والداخلية من النفقات العامة%
2004	31430	1565000	28543338	5.59
2005	2000000	1153924	28431168	11.09
2006	1813848	2318078	33487877	12.34
2007	2436531	3380502	33545144	17.34
2008	3427953	5151162	59403375	14.44
2009	3472560	5811982	52567025	17.66
2010	4190463	5782896	64351984	15.50
2011	4806181	5626087	69639523	14.98
2012	4689187	8268961	90374783	14.34
2013	5208820	8967992	106873027	13.27

المصدر: النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي، سنوات مختلفة.

يتبين من جدول (6) إن ما يتم تخصيصه في الموازنة العامة لمواجهة الإرهاب والممثل بانفاق وزارة الدفاع والداخلية خلال مدة الدراسة قد كان متذبذباً كما توضحه الأهمية النسبية لذلك الإنفاق مابين (5%) عام 2004 كحد أدنى و(17.66%) عام 2009.

وإن هذا يؤكد حقيقة ارتفاع هذه الفقرات في الإنفاق مما يجعل من الصعوبة بمكان معالجة عجز الموازنة العامة في ظل ظرف الارهاب.

الجدول [7]
مخصص بعض اوجه النفقات الامنية لموازنة عام 2004، 2008 [] في العراق
[مليون دينار]

الفقرات	2004	2008
النفقات الامنية	222	13.709
مخصصات خطورة	104.400	4200.000
تعويضات العمليات الارهابية	267	254.447
تعويضات العوائل المهجرة	475	264.8

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، وزارة التخطيط.

(*): لم تتاح بيانات حديثة عن هذه الفقرات.

يتبين من الجدول (7)إن تلك لفقرات الأمنية في ارتفاع إذ بلغت النفقات الامنية عام 2004 (222) مليون دينار، في حين بلغت عام 2008 (13.709) مليار دينار، أما مخصصات الخطورة فقد بلغت عام 2004 (104.400) مليار دينار وفي عام 2008 بلغت (4200.000) ترليون دينار عراقي وهي في تزايد مما يعمق حالة عجز الموازنة العامة.إن التحديات التي تواجه الحكومة الحالية كبيرة جدا فانخفاض أسعار البترول في الوقت الراهن وازدياد العمليات الإرهابية وما يتسبب عنه من إنفاق حربي وتعويضات لعوائل ضحايا الإرهاب وعدم استقرار الوضع السياسي وما يترتب على ذلك من آثار، يجعل من الصعوبة بمكان اتخاذ قرارات اقتصادية ذات بعد تنموي يحمي ثروات البلاد ويحافظ على أمن واستقرار العراق.

الاستنتاجات

1- هنالك عوامل حددت من أثر الانفاق والإيراد العام في استمرار حالة عجز الموازنة العامة في العراق، من أبرزها عدم الاستقرار الامني والسياسي، ضعف ومحدودية دور القطاع الخاص في الاقتصاد، الترهل الإداري وانتشار الفساد الإداري، الارهاب.

2- يمارس الإرهاب ثلاثة آثار في عجز الموازنة العامة يتمثل الأول بزيادة الانفاق الحربي والأثر الثاني يتمثل بإستمرار فقرة تعويض عوائل ضحايا الارهاب، أما الأثر الثالث فإنه يتمثل بعدم الاستقرار الأمني والذي يؤدي إلى عدم استقرار اقتصادي وتخلف بنية الناتج.

3- إن تراجع دور الضرائب في تكوين الايرادات العامة يجعل الأخيرة تستند بشكل تام على إيراد المورد النفطي وان أسعار النفط تحدد دولياً وفق آلية السوق، مما يجعل الايرادات العامة في حالة تبعية إلى سوق النفط الدولي الأمر الذي يجعلها تتقلب وفقاً لأسعار النفط عالمياً مما يؤثر سلباً في تغطية الانفاق العام.

التوصيات

1- ضرورة معالجة الاختلال في هيكل الايرادات العامة من خلال تفعيل دور الضرائب والرسوم وتقليل الاعتماد على المورد النفطي.

2- تكثيف الجهد العسكري من أجل غلق ملف الإرهاب من أجل استعادة حالة الاستقرار الأمني مما يهيئ بيئة اقتصادية مستقرة قادرة على حل مشاكل التمويل وتخلف بنية الناتج سعياً لمعالجة حالة عجز الموازنة العامة.

3- تعزيز مبدأ التعاون والتنسيق ما بين الوزارت من أجل الوصول إلى مستوى ممكن من الإصلاح الاقتصادي والذي من شأنه معالجة حالة عجز الموازنة العامة.

الهوامش

1- فهمي محمود شكري ، الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1990، ص.29

2- مؤيد عبد الرحمن الدوري و د. طاهر موسى الجنابي ، إدارة الموازنات العامة ، عمان / دار زهران للنشر ، 1999م ، ص.12

3- سليمان اللوزي واخرون ، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،1997 ، ص.15

4- د. إيهاب محمد يونس، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، مجلة النهضة، العدد الثاني، 2012، مصر، ص 3-4.

5- د. إيهاب محمد يونس، مصدر سبق ذكره، ص6.

6- للمزيد انظر:-

- د. أحمد مراد ، النظام المالي في البلدان الاشتراكية منشورات وزارة الثقافية دمشق 1973.
- د. السيد عبد المولى المالية العامة دار الفكر العربي 1975.
- د. رفعت المحجوب المالية العامة الكتاب الأول النفقات العامة دار النهضة العربية 1966.
- د. طاهر موسى عبد ، د. زهير جواد الفتال اقتصاديات المالية العامة مطبعة جامعة بغداد 1985.
- د. طاهر الجنابي ، دراسات في المالية العامة مطبعة التعليم العالي ، بغداد 1990.